

المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات

Critical schools of security in international relations: concepts and approaches

هشام دراجي

مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة (الجزائر)، hichem.derradji@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/14

تاريخ القبول: 2022/08/18

تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد وتحليل أهم التصورات النقدية للأمن في العلاقات الدولية من خلال التركيز على أهم المدارس الأوروبية للأمن على غرار فرانكفورت وكوبنهاغن وأبريستويث، وباريس، حيث شكلت هذه المدارس المختلفة الأساس الرئيس الذي انطلقت منه جميع التصورات النقدية للأمن، هذا كما تحتم هذه الدراسة بتتبع مسار تأسيس مدرسة بيروت للدراسات النقدية للأمن باعتبارها المحاولة الأولى عربيا للتطوير في هذا الحقل المعرفي الغربي.

كلمات مفتاحية: التصورات النقدية، الأمن، العلاقات الدولية، المدارس.

Abstract:

This study aims to try to monitor and analyze the most important critical perceptions of security in international relations by focusing on the essential European schools of security, such as Frankfurt, Copenhagen, Aberystwyth, and Paris, where these different schools formed the primary basis from which all critical perceptions of security were launched. Tracing the path of establishing the Beirut School for Critical Security Studies as the first Arab attempt to theorize in this Western field of knowledge.

Keywords: critical perceptions, security, international relations, schools.

مقدمة:

يعتبر مفهوم الأمن أحد أعقد المفاهيم المتنازع عليها في حقل العلاقات الدولية، فهو مفهوم يحمل في طياته الكثير من التناقضات الفكرية والمعرفية التي تولدت عن جملة كبيرة من النقاشات النظرية المتعددة التي لازمت تطوره، وأكسبته ذلك الطابع الجدلي المثير. في المقابل، يتفق معظم الناس على بساطة مفهوم الأمن عند الإشارة إلى المعاني اللغوية للمفهوم من قبيل كونه المرادف الأقرب للطمأنينة، والنقيض للصيق بالخوف. حيث تكشف في هذا السياق الدلالات اللغوية للأمن بأنه مفهوم مشتق، فهو في حد ذاته مفهوم لا معنى له دون أن يفترض بالضرورة تأمين شيء ما، كالفرد أو المجتمع أو الدولة.

لقد نشأت التصورات النقدية للأمن على أنقاض النقاشات النظرية بين التصويرين الواقعي والليبرالي، حيث انطلقت هذه التصورات في توسيع مفهوم الأمن من خلال النقد الجوهرى لمفهوم "الأمن الصلب"، وإعادة تشكيل خريطة المخاطر والتهديدات لا سيما في ظل تزايد تأثير العولمة، وهو ما دفع بالمفهوم إلى الانتقال من تصورات التهديد المتماثلة لظروف الحرب الباردة إلى تصورات التهديد غير المتماثل لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو في الحقيقة ما يجلب بيئة جديدة من انعدام الأمن، وحالة عدم اليقين المرتبطة بالنظام الدولي ككل.

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تعريف الأمن من وجهة نظر التصورات النقدية التي اعتمدت في أساس بلورة أفكارها على المدارس الأوروبية الأربعة (فرانكفورت، كوبنهاغن، أبريستويث، باريس) بالإضافة أيضا إلى الإشارة لمدرسة بيروت باعتبارها أحد أهم المحاولات العربية القليلة في تقديم تصورات نقدية للأمن وفق خصوصية البيئة الداخلية للمنطقة. وبالتأسيس على هذا، سنحاول تحليل وتفسير مختلف التصورات النقدية للأمن من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت مختلف المدارس النقدية للأمن في بلورة التصورات النقدية للمفهوم؟ وهو ما يعني التساؤل حول الإضافة التي قدمتها كل مدرسة من المدارس النقدية المختلفة للأمن في سياق بناء التصور الكلي للمفهوم وفق الرؤية النقدية.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة التنظير الأنطولوجي Ontological Theorizing والتي تشير حسب ستيفانو جوزيني Stefano Guzzini إلى المشاركة الانعكاسية مع المفاهيم المركزية. حيث يجادل جوزيني بأن

مثل هذه المشاركة ضرورية، لسببين أساسيين. أولاً، أنها تعطي العلاقات الدولية المفاهيم الخاص بها من خلال تزويد الباحثين والمحللين بالفهم الدقيق لما هو "موجود"، وبذلك تساعدهم في فهم الظواهر ذات الصلة. ثانياً، الحاجة الدائمة إلى المفاهيم لبناء النظريات، فهي لا توفر فقط البنات الأنطولوجية للنظرية - الافتراضات الأساسية -، ولكنها توفر أيضاً المكونات التي ينتج منها المنظرون حججهم. وعلى هذا النحو، فالمفاهيم هي " التأسيس المشترك للنظريات؛ إنها الكلمات التي ... يتم تنظيرنا".⁽¹⁾

بعبارة أخرى، تعطينا المفاهيم اللغة المستخدمة في صياغة الظواهر التي نسعى لشرحها / فهمها والأطر التي نبنيناها للشرح / الفهم. بالنظر إلى ذلك، فإن دعوة المنظرين إلى الاهتمام بالمفاهيم الأساسية والتفكير في استخدامها أمر منطقي، خاصة في أعقاب ما يسمى بالمناقشة الثالثة، والتي شجعت العلماء على التشكيك في الافتراضات الأساسية التي تستند إليها الحجج النظرية.⁽²⁾

أولاً: مدرسة فرانكفورت: التشكيك في طبيعة النظام العالمي

شكلت إسهامات مدرسة فرانكفورت* القاعدة الفكرية الأصلية التي انطلقت منها كل التصورات النقدية للأمن، فقد ساهمت أعمال كل من - ماكس هوركهايمر Max Horkheimer، تيودور أدورنو Theodor Adorno، والتر بنجامين Walter Benjamin، وهيربرت ماركوس Herbert Marcuse، وأريك فروم Erich Fromm، ويورغن هابرماس Jurgen Habermas - في اكساب النظرية النقدية فعالية جديدة، ومنه بدأ تعبير النظرية النقدية يستخدم شعاراً لفلسفة مختلفة تستجوب وتساؤل الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة عبر طريقة نقدية جوهرية.⁽³⁾

ولقد انطلقت مدرسة فرانكفورت منذ نشأتها في مشروع بناء فلسفة اجتماعية تستمد مشروعية قيامها مباشرة من الفلسفة الماركسية والهيغيلية، هذه الفلسفة الاجتماعية التي أعلن هوركهايمر عن قيامها منذ درسه الافتتاحي، تُعتبر بمثابة الإطار العام للمشروع الذي تمحورت حوله جهود كل رواد المدرسة بمختلف أجيالها بالرغم من أطروحاتهم الفلسفية المتباينة، إلا أن هذا التباين لا يعني غياب جسر التواصل بين مختلف أجيالها، فمدرسة فرانكفورت تكتسي اليوم أهمية بالغة نظراً لثراء وتنوع كتاباتها المنفتحة على مختلف المرجعيات الفلسفية الكبرى من جهة، ومواكبتها للإشكالات المعقدة المطروحة في المجتمعات المعاصرة، وللتحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية لعالمنا المعاصر من جهة أخرى.⁽⁴⁾

من الناحية التاريخية، بدأت الكتابات النقدية في النظرية الدولية أو نظرية العلاقات الدولية النقدية مع اقتباس روبرت كوكس Robert Cox ثنائية هوركهامر حول النظرية التقليدية والنظرية النقدية من أجل صياغة تميزه الشهير بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية، إضافة إلى تقديمه لأفكار أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci حول الهيمنة، واستمرت الأدبيات النقدية مع تقديم ريتشارد آشلي Richard Ashley لعمل هابرماس في العلاقات الدولية الأكاديمية. (5)

لقد جادل روبرت دبليو كوكس بأن النظريات مصممة لمصالح معينة ضمن ظروف اجتماعية وسياسية معينة، ولا يمكن لها أن تكون موضوعية تمامًا، فالمعرفة حسبه دون عناصر معيارية، قيم أخلاقية وثقافية غير ممكنة، والباحث في ديناميكيات النظام الدولي لا يمكنه تطوير افتراضاته النظرية بشكل مستقل عن ميوله الأيديولوجية، وهو ما ينطبق بشكل مباشر على النظرية النقدية، التي تستند على فكر مدرسة فرانكفورت، والتي لا تقدم مظهرًا متجانسًا لأنها تتكون من مناهج نقدية مختلفة. ومع ذلك، يمكن القول أن الجانب المشترك في النظرية هو الجهد لاكتشاف وإزالة العقبات أمام تحرير الإنسان. (6)

إن جوهر هذه النظرية هو التشكيك في طبيعة النظام العالمي المهيمن، من خلال اتخاذ موقف متحدي ومعارض للإطار العام لهذا النظام، وإعادة تأمل القواعد المبني عليها وكيفية تفسيرها وتشكيلها، حيث قام كوكس بإعادة اختبار أو التشكيك في أصول وشرعية المؤسسات السياسية والاجتماعية والطرق التي تتغير وتتطور بها عبر التاريخ، والتي اعتبرها استمرارًا لعملية التغيير. (7) وبالتالي، فالمسألة مهمة بشكل خاص من حيث التساؤل عن كيفية نشوء الأنظمة الاجتماعية أو العالمية القائمة، وكيف تظهر المعايير أو المؤسسات أو الممارسات، وما هي القوى التي قد يكون لها القدرة التحريرية لتغيير أو تحويل النظام السائد. (8)

تعتبر مدرسة فرانكفورت للدراسات الأمنية بمثابة الجهود الأولى التأسيسية التي استلهمت منها جميع المدارس الأوروبية النقدية الأخرى أفكارها المبكرة حول الدراسات النقدية في جميع حقول العلوم الاجتماعية ككل، وليس الدراسات الأمنية فحسب.

ثانياً: مدرسة كوبنهاغن: الأمن في سياق الممارسات الخطابية

تعتبر مدرسة كوبنهاغن* من بين أبرز المدارس النقدية التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن من خلال التركيز على التجليات الاجتماعية له، حيث تنطلق من اعتباره قبل كل شيء مسعى وغاية، وأن

الفاعلين يميلون إلى إهمال التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمانة، وهو المسار الذي يركز على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء. (9)

انطلقت الإرهاصات الأولى لأفكار مدرسة كوبنهاغن مع الحراك التوسعي النظري الذي بدأ مع نشر باري بوزان Barry Buzan كتاب الشهير الشعب، الدولة والخوف People, States and Fear والذي ناقش فيه فكرة توسيع الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، إلا أن بوزان رأى بأن سياق الفوضوية يفرض اعتبار الدولة هي الموضوع المرجعي الرئيسي للأمن، ولكن الأحداث التي طفت على السطح مع بداية التسعينات، والتي تمثلت في تصاعد حدة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى تواصل نشاطات الإبادة الجماعية في أفريقيا، ناهيك عن ارتفاع نسب الهجرة غير الشرعية، كل هذه المتغيرات الجديدة أظهرت عدم مقدرة الأمن القومي - الدولة وحدة التحليل الرئيسية - على التعامل معها. (10)

بناءً على هذه التحولات أقدم رواد مدرسة كوبنهاغن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت حسب رأيهم المصدر الأساسي للتهديد. (11) ليقدم بعد ذلك بوزان Buzan تعريفه الشهير للأمن على أنه: " السعي للتحرر من التهديد ". (12) قبل أن يرجع مع أولي ويفر Ole Waever في إطار عملهما في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام لتقديم مقاربتين نظريتين لفهم وإعادة فهم الأمن ومختلف الظواهر المتصلة به، الأولى كانت نتاج عمل جماعي للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف بوزان، وكانت موسومة ب: الأمن المجتمعي، فيما تمثلت الثانية في الفكرة التي قدمها ويفر حول الفعل التواصلي للأمن، أو ما أصطلح على تسميته في النهاية ب: نظرية الأمانة Securitization Theory. (13)

1. الأمن المجتمعي:

يعد الأمن المجتمعي من أهم اسهامات مدرسة كوبنهاغن، سيما ما يتعلق بمسألة الذات والموضوعي في إدراك التهديد، وقد ازداد رواج هذا المفهوم بعد الحرب الباردة بشكل ملحوظ خاصة عقب النزاعات الاثنية والدينية والطائفية التي عرفتها العديد من الدول في العالم الثالث على وجه الخصوص. (14)

وفي سياق متصل، يعرف بوزان Buzan الأمن المجتمعي بأنه: " استطاعت المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار، وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك فهو الاستمرارية في ظروف

مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليد ". (15) بمعنى قدرة المجتمع على الاستمرار بخصائصه الرئيسية في ظل ظروف متغيرة، ووجود تهديدات محددة، وبالتالي نقل الاهتمام بالدولة بصفتها الكيان الرئيسي الذي يتعين الاهتمام بأمنه إلى المجتمع، وعليه فأمن الدولة، وأمن المجتمع لا يتطابقان بالضرورة. (16)

إن غياب الأمن المجتمعي يؤدي بشكل قطعي حسب ميلر Muller إلى التسبب في حدوث المعضلة الأمنية المجتمعية Societal Security Dilemma، هذه الأخيرة التي يرى بوزان أنها تتمحور بشكل أساسي حول الهوية، حول ما يسمح للمجموعة بالإشارة إلى نفسها بضمير النحن - نحن أبناء المهاجرين في فرنسا على سبيل المثال - لكن ممكن التحدي هنا هو جانبها التطوري، فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة، واشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك والذاتية دورا مهما، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهرها للصراع على المصالح، وسندا قويا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا مناسباً لبنية العلاقات مع المجموعات الأخرى، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر الأنا على المظاهر التعاونية أو التشاركية، وهذا بالالتجاء طبعاً إلى المكونات المجتمعية، بدل المؤسسات الرسمية للدولة، باعتبارها إطاراً للصراع من أجل البقاء، وضماناً وحيداً للأفراد من أجل الحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف والريبة. (17)

2. نظرية الأمننة:

تعتبر نظرية الأمننة Securitization Theory من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، فهي وليدة الفكرة التي قدمها ويفر حول الفعل التواصلي للأمن، والتي قام بتطويرها بعد رفقة بوزان وجاب دوبويلد Jaap De Wilde في كتابهم الشهير؛ الأمن برنامج عمل جديد للتحليل Security new Framwork for Analysis، الذي صدر سنة 1997. (18) ويعتبر الكتاب في هذا السياق أحد أهم المراجع التي أصلت لمفهوم الأمننة في الدراسات الأمنية الحديثة.

وتنطلق عملية الأمننة من خلال وجود فاعل سياسي Political-Actor يدعي أن هناك شيئاً ما Referent Object هو عرضة لتهديد وجودي، ويطلب هذا الفاعل من الجمهور منحه الحق في اتخاذ إجراءات غير تقليدية من أجل مواجهة الخطر، ثم يقنع الفاعل السياسي الجمهور بأن تلك الإجراءات مبررة

لمواجهة الخطر ومكافحته، وفي عملية الأمانة تلك عادة ما يكون الشيء المعرض للخطر هو الدولة، والنخبة الحاكمة هي الفاعل السياسي. (19)

يستعين الفاعل السياسي بشكل كبير في هذه العملية بالممارسة الخطابية، حيث يساهم الترويج للخطر الوجودي الذي يستهدف السياسة الجهورية للدولة والمجتمع في التأسيس للعمل على تهيئة الرأي العام والجمهور من أجل التسامح مع الانتهاكات التي قد تسببها عملية الأمانة (20).

هذا كما يعمل الفاعل السياسي أيضا على استدعاء ما يصطلح على تسميته بالحالة الاستعجالية، هذه الحالة التي تجيب على سؤال: لماذا تلجأ الفواعل إلى أمانة مسائل غير أمنية؟ الإجابة هي أن أمانة مسألة ما تمنح النخب الحاكمة، التي تقبع في السلطة، الحق في نقل تلك المسألة من مجال السياسات العادية الروتينية Normal Politics، حيث يسود العمل بالقواعد الديمقراطية، إلى مجال السياسات الاستثنائية الاستعجالية Emergency Politics، حيث يتم تعليق العمل بتلك القواعد، وبذلك تحصل السلطة على حق معالجتها عبر إجراءات وأدوات استثنائية لم يكن مسموحا بها قبل القيام بعملية الأمانة. (21)

لقد أنشأت مدرسة كوبنهاغن طيفا يمكن على أساسه تصنيف القضايا العامة - بدءًا من الأمور غير المسيية إلى الأمور المسيية إلى الأمور المؤمنة، فالقضايا غير المسيية هي تلك التي لا تتعامل معها الدولة، والتي لا تشكل جزءًا من النقاش العام، بينما يتم التعامل مع القضايا المسيية داخل النظام السياسي وهي جزء من السياسة العامة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات حكومية معينة، أما المسائل المؤمنة في نهاية الطيف، فهي تلك المسائل التي تتطلب وسائل غير عادية/ استثنائية** لمعالجتها، تتجاوز الإجراءات السياسية العادية للدولة. وفقًا لمدرسة كوبنهاغن، يتم نقل الأمور من المنطقة المسيية إلى المنطقة المؤمنة من الطيف عبر "فعل الأمانة". بتعبير أدق، تنص الأمانة على أن "الأمن هو التحرك الذي يأخذ السياسة إلى ما وراء القواعد المعمول بها للعبة، مؤطرًا القضية باعتبارها نوع خاص من السياسة أو كما هو معمول به فوق السياسة"، ولهذا السبب يمكن اعتبار الأمانة نسخة أكثر تطرفًا من التسييس. (22)

3. نزع الأمانة:

إن مسألة نزع الأمانة هي بالأساس دعوة لعكس مسار الأمانة وإضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا، حيث يرى ويفر بهذا الصدد أنه: "من الضروري إزالة جميع الإشارات إلى الأمن عند محاولة تجاوز مشكلة أمنية ما"، فهو يعتبر نزع الأمانة أفضل أداة تحليلية كونها أكثر فعالية، وأقل عرضة لخطر الاستغلال

من طرف صناع القرار السياسي، لذلك ترى مدرسة كوبنهاغن أن نزع الأمانة أداة مفاهيمية مهمة جدا في سياق محاولة فهم عمليات تفكيك التهديد بطريقة مثالية. (23)

ترتكز عملية نزع الأمانة، أو نزع طابع التهديد الأمني عن مسألة ما، على إعادة نقل هذه المسألة أثناء المعالجة من مجال السياسات الاستثنائية إلى مجال السياسات العادية، وهو ما يسمح بالتعامل معها آنذاك وفق القواعد والإجراءات الديمقراطية المتعارف عليها. (24)

تقترح مدرسة كوبنهاغن في سياق عملية نزع الأمانة من خلال أولي ويفر ثلاثة خيارات ممكنة؛ يتمثل الخيار الأول في عدم التطرق إلى المشكلات أو القضايا عبر المصطلحات الأمنية، أما الثاني فيفضل بمجرد أمانة قضية ما أن يعمل على إبقاء الردود تحت المستويات التي لا تولد معضلات أمنية، في حين يذهب الخيار الثالث إلى تحريك القضايا الأمنية إلى الوراثة نحو السياسات العادية. (25)

في كل الأحوال ترى مدرسة كوبنهاغن أن عملية نزع الأمانة على الكثير من قضايا السياسات العادية خيار مثالي، فعملية الأمانة تشكل مساحة هامة لممارسة الاستبداد والدكتاتورية على اعتبار ما توفره من أدوات موضوعية للتخلص من القانون وجميع المبادئ الديمقراطية التي لا يمكن السماح بها أثناء معالجة القضايا المختلفة ضمن سياقاتها العادية.

ثالثا: مدرسة أبريستويث: الانعتاق ومفاهيم التحرر

تعود الجذور الأنطولوجية لمدرسة أبريستويث * Aberystwyth للدراسات الأمنية إلى الماركسية، وتحديدًا يمكن تصنيفها من الناحية النظرية ضمن إطار النظرية النقدية التقليدية، وهو النهج الذي تأثر تاريخيا بفلسفة أنطونيو جرامشي، ومدرسة فرانكفورت، وارتباطه مؤخرًا بعالم الاجتماع والسياسة الكندي روبرت ديلبو كوكس. على الرغم من تنوع هذه المقاربات، إلا أنها انصهرت جميعها في النموذج الإنتاجي الماركسي، الذي يسعى إلى تطوير نظرية اجتماعية موجهة نحو التحول الاجتماعي من خلال استكشاف وتوضيح حواجز وإمكانيات التحرر البشري. (26) حيث تركز أفكار المدرسة بشكل أساسي على الفرد باعتباره وحدة التحليل الرئيسية في قضايا الأمن المختلف، هذا التركيز الشديد لفت الانتباه إلى فئة عديمي الأمن، هذه الفئة التي تم تجاهلها تماما في المقاربات التقليدية، وهو ما ساعد على تقديم فهم جديد للأمن عبر المشروع النقدي المتمثل في الكشف عن حقائق الأمن Realities of Security، والتي كانت متجاهلة من قبل التقليديين

الذين هيمنوا على العلاقات الدولية، فالكشف عن الحقائق يستلزم التحديد الدقيق للانتهاكات التي تطال حقوق الانسان، اضطهاد الأقليات، عجز الفقراء، والعنف الممارس ضد المرأة، والمعدومين على سبيل المثال. (27)

فإذا كان الأمن يتمثل في غياب التهديدات الأمنية، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاضطهاد السياسي، ونقص الموارد، النزاعات الاثنية، مشكلات الهجرة والاندماج، الإرهاب، الجريمة، تعتبر تهديدات وتحديات أكثر واقعية وملموسة وأكثر خطورة، وعلى هذا الأساس فمدرسة آبريستويث تجاوزت فكرة توسيع وتعميق مفهوم الأمن باقتراحها أنطولوجيا جديدة تسع أكثر للفواعل الأمنية خارج نطاق الدولة، لتشمل الأفراد والجماعات، وحتى الإنسانية جمعاء. (28)

يرفض كين بوث Ken Booth رفضاً قاطعاً الادعاء السائد بأن الأمن هو مفهوم متنازع حوله، فهو يرى أنه من أجل تحقيق الأمن علينا أولاً أن نحدد ما نعنيه به؟ ما المقصود منه؟ أي أن نقوم بتعريفه؛ فأفضل نقطة انطلاق لتصور الأمن تكمن في الظروف الحقيقية لانعدام الأمن الذي يعانيها الأفراد والجماعات. (29)

وضمن نفس السياق يطرح بوث فكرة الانعتاق كمرادف للأمن، حيث يسعى الانعتاق كخطاب للسياسة حسبه إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما اختاروه بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين، إنه في الحقيقة يمنحنا إطاراً ثلاثياً للسياسة، كمرسى فلسفي للمعرفة، وكنظرية لتطور المجتمع، وكمارسة لمقاومة الظلم، فالانعتاق إذاً؛ هو فلسفة ونظرية وسياسة لاكتشاف الإنسانية. (30)

على غرار بقية المدارس النقدية للأمن الأخرى، ينطلق رواد مدرسة آبريستويث من نقد الدراسات الأمنية التقليدية وطبيعتها المرتكزة على الدولة. حيث يرى كين بوث، ووين جونز Richard Wyn Jones أن الفهم الواقعي للأمن على أنه " قوة " و " نظام " لا يمكن أن يؤدي أبداً إلى أمن " حقيقي ". فبالنسبة لهم، لا يمكن اعتبار الدولة ذات السيادة المزود الرئيسي للأمن، بل هي بخلاف ذلك أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن مستشهدين في ذلك بالتجربة التاريخية للمئة عام الماضية، حيث قُتل على يد الحكومات الوطنية أعداد أكبر بكثير من أولئك الذين قتلوا على يد الجيوش الأجنبية. (31)

لقد أعاد أنصار مدرسة آبريستويث صياغة الإجابة على السؤال من / ماذا ينبغي أن يكون الموضوع المرجعي للأمن، كمنظرية وكمناسة؟ بالنسبة لهم؛ الموضوع المرجعي للأمن يجب أن يكون الفرد، ولا شيء

غيره، لا الدولة ولا حتى الجماعة، فأمن الفرد لا يمكن حسبهم دراسته في سياق موضوع مرجعي أشمل كالدولة (الأمن القومي)، أو الجماعة (الأمن المجتمعي)، فقد برهن التاريخ أن لا علاقة قوية وثابتة بين الأمنين يمكن الاطمئنان إليها، فالدولة أو الجماعة يمكن أن تكون آمنة، بينما يعاني الفرد من مآسي انعدام الأمن، بل أكثر من ذلك، حيث يمكن أن تكون الدولة أو الجماعة مصدرا لانعدام الأمن للفرد. (32)

رابعا: مدرسة باريس: الأمن كتقنية حكومية

تدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف، بدلا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي، وتشمل المستويات الدنيا للعنف: الجريمة، والاختطافات، وأعمال الاختطاف والتعذيب، وغيرها، فضلا عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة / انعدام الأمن المجتمعي، كالهجرة، واللجوء، والجريمة المنظمة، وأعمال الاحتجاج والشغب، وغيرها، لذلك تعد مدرسة باريس جزءا أساسيا من حقل الدراسات الأمنية النقدية. (33)

تجادل مدرسة باريس بأن الدولة في الوقت الحاضر لا تتمتع بنفس السلطة التي كانت تتمتع بها من قبل، وهذا يرجع في اعتقادها إلى غياب التمايز بين المجالات الأمنية الداخلية والخارجية، والتي أدت إلى اتجاه عام نحو التعاون الوثيق بين وكالات الأمن الداخلية والخارجية، مما أدى بدوره إلى ظهور شبكة عبر وطنية من المتخصصين في مجال الأمن. 34

ترتكز مدرسة باريس في تحليلاتها حسب الأستاذ ديديه بيغو Didier Bigo على المستوى المؤسسي بدل من الفواعل السياسية، من خلال ادراج ما يسمى بمقاربة مهنيي الأمن، باعتبار الأمن تقنية حكومية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات وعلى تغيير طبيعة التهديدات والطرق الملائمة لمواجهتها، هذه الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات أدت إلى اظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهمات المختلفة التي تؤدي دور فعال في المهام الأمنية مثل الدرك، والشرطة، الجمارك، والمخابرات، مكافحة التجسس، المعلومات، نظم المراقبة، أنشطة حفظ النظام.. الخ. (35)

ويقوم أصحاب هذا الطرح بتعديل المنظور السائد للأمن من خلال ثلاث طرق رئيسية: (36)

✓ بناء تصور ينطلق من معالجة الأمن كتقنية حكومية.

✓ التركيز على تأثيرات ألعاب القوى.

✓ التركيز على الممارسات، بدل التركيز على أفعال الكلام.

لقد استطاعت مدرسة باريس إدخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراسات الأمنية، كما ساهمت بشكل حيوي في إعادة تعريف الأمن، من خلال تصور المفهوم في إطار الممارسة الشرطية، وهو ما دفع الأمن إلى التحول من مجرد الحماية من التهديدات الموضوعية إلى عملية مستمرة من المراقبة والسيطرة المجتمعية التي تنعكس في الخطابات الأمنية والمنطق التكنوستراتيجي المرافق لها، وبهذا تكون مدرسة باريس قد قامت بتحويل الأمن من موقع دفاع يتمثل في الحماية من التهديد، إلى موقع هجوم من خلال توقع واستباق التهديد عبر ممارسة المنطق التكنوستراتيجي على الأشخاص المشتبه فيهم أو المصادر المحتملة لانعدام الأمن. (37)

لكن هذا في الحقيقة يفتح المجال أمام نقاشات أخرى تتعلق بحرية الأفراد، حيث تعمل الوكالات والمتخصصون في المجال الأمني على بقائها خلال انتاج انعدام الأمن، فعندما لا يكون هناك قلق، تخلق هذه المؤسسات القلق من أجل التدخل واستخدام التقنيات المختلفة لإدارة الخوف بدلاً من توفير الطمأنينة للمجتمع. إن نشاط وكالات الأمن الداخلي والخارجي يقلق الأفراد، بحيث يجعلهم في مواقع لا خيار لهم فيها سوى الثقة بالسلطات. هذا كما أن عملية دمج الأمن الخارجي والداخلي، تدفع الأمن نحو العولمة تلقائياً. بعبارة أخرى، أدى تقارب المجال الخارجي والأمني من خلال المؤسسات والمهنيين وتعاونهم الدولي إلى خلق عملية عولمة من انعدام الأمن، لا سيما في ظل ما سمي بالحرب العالمية على الإرهاب. (38)

خامسا: مدرسة بيروت: محاولة التأسيس العربية

كانت الانطلاقة الأولى لمدرسة بيروت للدراسات النقدية للأمن كمجموعة عمل في ربيع 2016، حيث تبنت هذه المجموعة مقارنة نقدية لانتشار برامج ومنشورات حول "الدراسات النقدية" و"الدراسات الاستراتيجية" في المنطقة العربية، يقوم معظمها بالتركيز على الاهتمامات الأمنية للدول عوضاً عن أمن الأفراد والمجموعات والمجتمعات في المنطقة، وقد سعت المجموعة منذ البداية إلى الاشتباك مع الأطر المعتمدة في مجال الدراسات النقدية، والعمل على تطوير مقاربات بديلة مبنية على الواقع في المنطقة العربية، وذلك بغية فهم تجليات الهواجس والديناميات والأماكن والعواطف الجديدة المرتبطة بالأمن. وتهدف "مدرسة بيروت" إلى بناء شبكات إقليمية وعابرة للأقطار تكون المدينة الشرق الأوسطية، بيروت، صلة الوصل بينها. يقوم عمر ضاحي أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية هامبشير، وسامر عبود أستاذ بجامعة فيلانوفيا بالإشراف على المدرسة وتنسيق أعمالها. (39)

يعد " الشرق الأوسط " واحداً من أكثر المناطق التي أخذت حيزاً كبيراً في كتابات المناطق خارج أمريكا الشمالية وأوروبا في مجالات العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية. (40) لذلك تعمل مدرسة بيروت على نسج خيوط التفكير المشترك في التحدي الذي يطرحه تفكير ما بعد الاستعمار، ومتغيرات العلاقات الدولية التي سعت إلى تحدي الوضع الاستثنائي للشرق الأوسط في النظام العالمي باستخدام الحالات الإقليمية للبناء على نظرية العلاقات الدولية أو الانخراط فيها لا سيما من خلال التأكيد على التداخل بين العوامل المحلية وعبر الوطنية والجيوسياسية في صنع العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، حيث تركز المدرسة على العديد من الاتجاهات الفكرية، بما في ذلك، الدراسات الإعلامية، والدراسات الثقافية، والاقتصاد السياسي النقدي، والأثروبولوجيا، ودراسات النوع الاجتماعي، وهي اتجاهات فكرية متنوعة تسعى لفهم مختلف العوالم التي تحاول المدرسة وصفها. (41)

تركز اهتمامات المدرسة على كيفية مواجهة الطرق التي يصبح فيها العنف الذي يعاني منه الآخرون مسألة أنظمة إمبريالية لإنتاج المعرفة. ومن ناحية أخرى، فإن إرفاق دلالة " الأمن " بقضايا معينة يثير أسئلة مهمة حول ما تصفه مجموعة المناهج النقدية حول الأمن في أوروبا في الغالب بأنها "مصادم أمنية Security Traps"، وإلى أي مدى قد يؤدي تداخل وتعّد الاختصاصات في خطاب الدراسات الأمنية إلى "استعمار" المجالات الأخرى. هذا كما تركّز مخاوف أخرى على التعقيدات الأخلاقية افتراضاً بأنّ الشخص يتحدّث انطلاقاً من ثقافته الخاصة، وقد طرح إدوارد سعيد هذه القضية في كتاباته حول هدف الدراسة ومشاركته في مسألة الخبرات، كما فعل عدد كبير من الباحثين في حقل دراسات ما بعد الاستعمار، وغيرهم من النقاد الذين كتبوا عن مشكلة " المخبر الأصلي ". (42)

الخاتمة:

لقد ساهمت مختلف المدارس النقدية للأمن في بلورة التصورات النقدية للمفهوم من خلال التركيز المشترك على توسيع مفهوم الأمن من خلال الانتقال به من وحدة تحليل الدولة إلى وحدة تحليل أخرى ترتبط بالفرد أو الجماعة، وبالتالي ساهم هذا الانتقال في بناء تصورات جديدة للتهديد والخطر تنطلق أغلبها من اتهام الدولة (السلطة) بالمساهمة في إنتاج انعدام الأمن بالمجتمعات. أو لنقل تقاطع أمنها بالمفهوم التقليدي مع أمن الأفراد والمجتمعات.

انطلقت اللبانات الأولى للتصورات النقدية للأمن مع مدرسة فرانكفورت التي حاول روادها وضع الأسس الرئيسية للنقد من خلال النظرية الدولية أو نظرية العلاقات الدولية النقدية التي أقدمت على التشكيك في طبيعة النظام الدولي، وبالتالي فتحت المجال أمام مزيد من النقاشات النظرية الأخرى التي تجسدت في فلسفة الخطاب، وأفعال الكلام وإسهامات مدرسة كوبنهاغن، واتجاهات التحرر والانعقاد التي هيمنة على إسهامات مدرسة آبريستويث، وأخيراً مقارنة مهنيي الأمن، وفلسفة الأمن كتقنية للحكم كما ذهبت إلى ذلك مدرسة باريس.

لا شك أن التصورات النقدية للأمن أوروبية النشأة والتطور، فهي التي انتقلت بالأمن جغرافياً من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا، غير أن ذلك لم يمنع بروز بعض المحاولات التأسيسية عربياً، والتي تجسدت في مدرسة بيروت للدراسات النقدية للأمن، هذه المحاولة النظرية التي شكلت طفرة على المستوى العربي من خلال التركيز على البيئة العربية أو الشرق أوسطية كما جاء في أدبياتها. وعلى مرحلة ما بعد الاستعمار باعتبارها الحيز الزماني الأكثر ملائمة للخصوصية العربية.

الهوامش:

(1) Felix Berenskötter, Approaches to Concept Analysis, Journal of International Studies, 45(2), 2016. p 01.

(2) Ibid. p01.

* نقصد بمدرسة فرانكفورت؛ جملة الأفكار والتوجهات النظرية المرتبطة بالدراسات والبحوث التي أجريت بمعهد فرانكفورت للبحث الاجتماعي الذي تأسس سنة 1923 على يد نخبة من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاد والنفوس، والنقد الأدبي والجمالي المنحدرين من أصول يهودية، يعمل على بحث مشكلات الاشتراكية والماركسية، والعنصرية وحركة العمال مع الاعتماد بصورة عامة على المنهج الماركسي في التحليل النقدي الاجتماعي.

(3) قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية". رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010، ص 142، 143.

(4) نور الدين بوزار، "الفلسفة والعلوم الاجتماعية عند مدرسة فرانكفورت ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو نموذجاً دراسة تحليلية نقدية". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2016/2017، ص أ.

(5) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص 19.

(6) Atilla Sandikli, *Teoriler Işığında Güvenlik, Savaş, Barış Ve Çatışma Çözümleri*, Ankara : Belgesam. 2012. P151.

(7) أحمد محمد أبو زيد، " نظرية العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات (2-2) ". مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 03، أكتوبر 2018.

(8) Andreas Bieler, Adam David Morton. *A Critical Theory Route to Hegemony, World Order and Historical Change*. In: *Global Restructuring, State, Capital and Labour*. International Political Economy Series. Palgrave Macmillan, London. 2006. https://doi.org/10.1057/9780230627307_2

* يستعمل مصطلح مدرسة كوبنهاغن للدلالة على برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية، يضم عددا من الباحثين في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدنمارك، تأسس المعهد سنة 1985 تحت رعاية البرلمان الدنماركي بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام، وفي سنة 2003 تم دمجها ليصبح جزءا من المعهد الدنماركي للدراسات الدولية. أنظر: محمد حمشي، " مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية ". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، المجلد 3، العدد 2، ص 338.

(9) توفيق بوسني، " مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل ". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد 13، جويلية 2018، ص 180.

(10) جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 31.

(11) سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 26.

(12) جون بيليس، ستيف سميت، عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

(13) جلال حدادي، مرجع سبق ذكره. ص 32.

(14) سمير قط، نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات. الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016، ص 93.

(15) باي أحمد، " العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي: التقاطعات والانعكاسات ". مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، العدد: 09، جانفي 2016، ص 17.

(16) إيمان رجب، " مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن وإشكاليات تطبيقها ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق العدد: 207، المجلد: 52، يناير 2017، ص 07.

(17) عادل زقاغ، " المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة ". دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد: 05، جوان 2011، ص 108.

(18) سمير قط، مرجع سبق ذكره. ص 104.

(19) عمرو صلاح، " إطار تحليلي لجدل الأمن والديمقراطية... حالة داعش ". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد: 270، 2017، ص 12. 120

²⁰ Barry, B. Ole, W. Jaap D. W. Security: A New Framework for Analysis. London: Lynne Rienner Publishers, 1998. P 25.

(21) محمد حمشي، "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية". مرجع سبق ذكره، ص 348.

** لقي مفهوم الاستثناء رواجاً كبيراً بعد عام 2001 في إطار ما سمي بما بعد الهيكلية في الأمن، والتي تؤكد في هذا السياق على إمكانية معالجة الكثير من القضايا خارج السياسة العادية لها. وقد تم العثور على مفهوم الاستثناء في الجملة الافتتاحية الشهيرة لكتاب اللاهوت السياسي عام 1922 لكارل سميث؛ "السيادة هي التي تقرر الاستثناء"، وهنا يعرف سميث الاستثناء من حيث السيادة الحاسمة، حيث يتم الإعلان عن الاستثناء من قبل فرد يعلن الحالة الاستثنائية، ومن خلال هذا الإعلان يصبح هذا الفرد بمثابة حاكم سيادي، ووفقاً لسميث فإن خطر الاستثناء هو الذي يتطلب تدخل صاحب السيادة الذي يقرر ما إذا كانت هناك حالة طوارئ شديدة، وما يجب القيام به للقضاء على هذا الخطر. لمزيد من التفاصيل حول الاستثناء والأمن، أنظر:

- McDonald, M. (2008). Securitization and the Construction of Security. European Journal of International Relations.

- Brown, P. (2013). Bonhoeffer, Schmitt, and the state of exception. Pacifica.

(22) Does, A. (2013). Securitization theory. In The Construction of the Maras : Between Politicization and Securitization. Graduate Institute Publications. <https://doi:10.4000/books.iheid.719>

(23) Jonathan Bernard, Op Cit, p 34.

(24) محمد حمشي، "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية". مرجع سبق ذكره، ص 350.

(25) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص 90.

* آريستوتيل بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز، وتعتبر معقل أول قسم للسياسة الدولية في العالم سنة 1919، والتي أصبحت مع بداية التسعينيات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كين بوث وريتشارد واين جونز.

(26) Ali Diskaya, Towards a Critical Securitization Theory: The Copenhagen and Aberystwyth Schools of Security Studies, E- INTERNATIONAL RELATIONS, 2013. <https://www.e-ir.info/2013/02/01/towards-a-critical-securitization-theory-the-copenhagen-and-aberystwyth-schools-of-security-studies/>

(27) فكري شهزاد، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية - نموذج ليبيا -". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017/2016، ص 164.

(28) ادريس عطية، "النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء". مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، برلين: المركز العربي الديمقراطي، المجلد01، العدد 01، سبتمبر 2018، ص ص، 49، 50.

(29) محمد حمشي، "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية". مرجع سبق ذكره، ص 355.

(30) توفيق بوستي، "مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية". دراسات استراتيجية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 12 مارس 2019، ص 15.

(31) Ali Diskaya. Op, cit.

(32) محمد حمشي، "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية". مرجع سبق ذكره، ص 359.

(33) محمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 212، المجلد: 53، أبريل 2018، ص ص، 176، 177.

(34) Katharina Langwald, Multidisciplinary Approaches to Security: The Paris School and Ontological Security, E- INTERNATIONAL RELATIONS, 2021. <https://www.e-ir.info/2021/07/13/multidisciplinary-approaches-to-security-the-paris-school-and-ontological-security/>.

(35) صاغور هشام، "الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية". مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي غليزان، العدد: 07، ديسمبر 2016، ص 245.

(36) ادريس عطية. مرجع سبق ذكره، ص 52.

(37) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص 68.

(38) Mustafa Sezal, Origins of Differentiation in Critical Security Schools: A Philosophic-Genealogical Search for Emancipatory Roots, Ph.D. thesis, (University of Groningen), 2019. P97.

(39) الدراسات النقدية حول الأمن في المنطقة العربية، أنظر: <http://www.theacss.org/pages/wgp-css>

(40) Waleed Hazbun, The Making of IR in the Middle East: Critical Perspectives on Scholarship and Teaching in The Region, APSA MENA Newsletter, Issue 5, 2018. P05.

(41) Samer Abboud, Omar S. Dahi, Waleed Hazbun, Nicole Sunday Grove, Coralie Pison Hindawi, Jamil Mouawad & Sami Hermez, Towards a Beirut School of critical security studies, Critical Studies on Security, 2018, 6:3, 273-295, DOI: 10.1080/21624887.2018.1522174

(42) Ibid. 273-295.